البناء
السنة الثامنة / الجمعة / 24 حزيران 2016 / العدد 2111
Eighth year / Friday / 24 June 2016 / Issue No. 2111

لحّام يلغي مؤتمره الصحافي: للصلاة والصوم لأجل اتحاد الجميع

أعلنت بطريركية الروم الملكيّين الكاثوليك في بيان أمس، عن إلغاء المؤتمر الصحافي الذي كان مقرّراً عقده اليوم عند الساعة 12.00 ظهراً، للبطريرك غوريغوريس الثالث لحّام، للحديث عن التطورات التي رافقت الدعوة لانعقاد السينودوس ومقاطعته وما تبعها من تداعيات وردود فعل، وذلك في مقرّ البطريركية الصيفي- عين تراز.

وكان لحّام أصدر بياناً، جاء فيه: «أمام المحنة القاسية التي ألمّت بكنيستنا في هذا الأسبوع جرّاء عدم تمكّننا من عقد سينودسنا السنوي المقدّس (20-25 حزيران 2016)، لجأت إلى الصلاة وإلى الروح القدس. وقد ألهمني أن أوجّه إلى كنيستي هذه الدعوة المقدسة.

وعلى هذا، فإني أدعو إخوتي المطارنة والرؤساء العامّين والرئيسات العامّات والكهنة والرهبان والراهبات والرعايا وجميع المؤمنين إلى إقامة ثلاثية صوم وصلاة وسجود أمام القربان المقدّس أيام الجمعة والسبت والأحد 24-25-26 حزيران الجاري، كما نقول في صلواتنا الطقسيّة، لأجل كنائس الله المقدّسة واتحاد الجميع، إلى الرّب نطلب.

ونطلب بشفاعة البابا القديس يوحنا بولس الثاني أن تتحقّق اليوم وفي هذا الظرف الخطير جداً في تاريخ كنيستنا، أن تتحقّق كلمته لنا: «أن نكون كنيسة قويّة متماسكة».

أطلب أن تُقام الصلوات وساعات السجود مقرونة بالصوم، في الكنائس الرعويّة وفي الأديار وفي البيوت (خاصة مع الأطفال والمرضى) لأجل هذه النيّة.

ومع يسوع كلّنا أمل: «أنّ كل ما تطلبونه بالصلاة بإيمان تنالونه».

ولنحبّ بعضنا بعضاً لكي نعترف بنيّة واحدة، ولنذكر سيّدتنا مريم العذراء، ولنودع المسيح الإله ذواتنا وبعضنا بعضاً وحياتنا كلها».

دريان: لا حلّ للمشاكل إلّا بانتخاب رئيس للجمهورية

أقام عضو المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى علي طليس مأدبة إفطار في دارته في طرابلس، برعاية مُفتي الجمهورية الشيخ الدكتور عبد اللطيف دريان الذي ألقى كلمة، قال فيها «لا نريد أن نسمع خطاباً سياسيّاً متشنّجاً يعكّر علينا صفو صومنا، إلّا أنّ الأزمات المتلاحقة التي تعصف بهذا الوطن، وهي الأزمات التي تتكرّر يوماً بعد يوم، وتزيد يوماً بعد يوم، تجعلنا في موقف نفكّر فيه أين المخرج، وأين الخلاص ممّا نحن نتخبّط فيه».

وحيّا ما سمّاه «المبادرات الإنقاذية الوطنية التي تقدّم بها الرئيس سعد الحريري»، معتبراً أنّ «كل المشاكل لن يكون لها حل إلّا إذا تمّ انتخاب رئيس للجمهورية، لأنّ رئيس الجمهورية حامي الدستور، وحامي الوحدة الوطنية، والتآلف الوطني، وحامي المؤسّسات الدستوريّة وغير الدستوريّة، وطالما أنّ هناك فراغاً مستشرياً في رئاسة الجمهورية، فإنّ مؤسّساتنا الدستوريّة وغير الدستوريّة هي مؤسّسات محكوم عليها بالشلل التام».

وأشار إلى أنّنا «عزمنا الأمر في دار الفتوى، وتخلّصنا من الانشقاق داخل الدار، ومن الانشقاق من خارج الدار على داخل الدار».

وكانت كلمة لطليس، الذي رحّب فيها بالحاضرين، مؤكّداً «أنّ رمضان يجمعنا، ولبنان يجمعنا»، ولفت إلى أنّنا «نعيش استراحة مشهودة بعد نجاح الوطن بإجراء انتخابات بلديّة واختياريّة بمروحة من الاطمئنان والحريّة والديمقراطيّة، وكلّ أدلى بصوته واختار من أحبّ، وعلى الجميع أن يكونوا على جهوزيّة لترجمة هذه الثقة إنماءً وعملاً، مع التأكيد أننا محكومون بالتوافق والمصارحة والمصالحة والعيش الوطني الواحد، فكل أبناء لبنان هم الجذور وليس بيننا من مغتصب أو مستعمر».

جانب من الإفطار في طرابلس

حمّود التقى ضاهر: الغرب ينفّذ الفتنة بأيدينا

لبّى الشيخ ماهر حمود دعوة إفطار آل كرشت في بلدة البازوريّة، في حضور حشد من الشخصيّات تقدّمه النائبان علي عسيران وعبد المجيد صالح، وألقى كلمة حذّر فيها من «الفتنة المذهبيّة التي يخطط لها في الغرب وينفذها بأيدينا».

وزار الشيخ حمود بلدة الصرفند، حيث قدّم التعازي بعلاء مصطفى علاء الدين وألقى كلمة.

وزار أيضاً الدكتور غسان حمّود للاطمئنان إلى صحته، وجرى الحديث عن «أحوال المستشفى والتجهيزات المتطوّرة التي يستخدمها».

واستقبل حمّود المسؤول عن «حزب الله» في منطقة صيدا الشيخ زيد ضاهر يرافقه حسن النابلسي، وبحثا في الأوضاع العامة.

واتّصل بالمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصبوص معزّياً بوفاة نجله.

حمّود متحدثاً في إفطار البازورية

حمدان هنّأ غريب: لقانون انتخابي على أساس النسبيّة

زار أمين الهيئة القيادية في «حركة الناصريّين المستقلين – المرابطون» العميد مصطفى حمدان يرافقه وفد من أعضاء الهيئة القيادية، الأمين العام للحزب الشيوعي حنا غريب، مهنّئاً بتوليه منصبه في الحزب.

وبعد اللقاء، أكّد حمدان «أنّ القانون الانتخابي هو نقطة الانطلاق لإنتاج نظام لبناني جديد على أنقاض هذا النظام الطائفيّ والمذهبيّ»، مشدّداً على «أهميّة وضع قانون انتخابي على أساس الفرز النسبيّ وفق دائرة وطنيّة واحدة خارج القيد الطائفي»، داعياً كل «القوى الوطنيّة والتقدميّة إلى الاستمرار في الحراك الشعبي، سواء في مطالباتها الاجتماعيّة والسياسيّة، أو مواجهة ما سينتج عن طاولات الحوار من قوانين انتخابيّة مبتورة أو «زعبرة» على صعيد القوانين الانتخابيّة».

وعلى الصعيد الإقليمي، قال: «نحن ضدّ كل ما يُحاك من مؤامرات تهدف إلى تفتيت أمّتنا وتشتيتها، وحرفها عن الصراع الأساسي مع الكيان اليهودي التلمودي، وتضييع البوصلة وإبقائها تحت نير هذا الاستعمار الذي يحول دون تطوّرها وتقدّمها ومساهمتها في الحضارة الإنسانية»، مُثنياً على «التضحيات التي قدّمها الرفاق في الحزب الشيوعي اللبناني من الجنوب إلى الشمال في مقاومة هؤلاء اليهود الذين حاولوا فرض واقعهم، فتصدّى لهم الحزب الشيوعي والمرابطون والقوى الوطنيّة والتقدميّة واستشهدوا من أجل دحر العدو عن الساحة اللبنانية».

من جهته، أكّد غريب رفض الحزب لكل ما يخطّط للمنطقة، داعياً إلى مواجهته، ورفض «ما تُحضّر له الطبقة السياسية لتجديد نفسها بنفسها من خلال القانون الانتخابي، الذي يُطبخ بين أطراف السلطة»، داعياً «كافة القوى إلى التكاتف لمنع هذه السياسة ومجابهتها حتى إقرار قانون انتخابي عصري قائم على النسبية، يعتمد لبنان دائرة واحدة وخارج القيد الطائفي».

وشدّد غريب على «وجوب إعادة الاعتبار للعروبة في مواجهة المشروع الأميركي الصهيوني الذي يحاول تفتيت الشرق الأوسط، حتى يتمكّن الغرب والولايات المتحدة الأميركية من نهب ثرواتنا، ولا سيّما النفطية».

ورأى «أنّ لبنان يتأثّر ويؤثّر إيجاباً وسلباً بمجريات الأحداث في سورية والعراق»، مؤكّداً «أنّنا بحاجة إلى مرحلة انتقاليّة تنسجم مع المرحلة الانتقالية في المنطقة، بحيث نستطيع خلالها إثبات حضورنا كقوى يساريّة ديمقراطيّة تقدميّة تقدّم نفسها كبديل في وجه هذا العجز داخل هذا النظام المشلول سياسياً واقتصادياً واجتماعياً منذ 4 سنوات».

وقال: «هذا هو الوقت المناسب كي يتحرّك الناس والقوى التي تريد التغيير، لذلك أطلق الحزب الشيوعي يوماً وطنيّاً من أجل النسبيّة»، داعياً «كل من يؤيّد النسبيّة إلى النزول إلى الشارع والتعبير عن رأيه بشتّى الوسائل، ولأن يكون تمّوز موعداً لانطلاق شرارة التغيير».

حذّرت من مخاطر تطبيق «فرمان الوصاية النقدية الأميركية»

«الوفاء للمقاومة»: تضحيات المقاومة في سورية تعزّز حماية لبنان من شرور الغزوة الإرهابية

جدّدت كتلة الوفاء للمقاومة موقفها «الحازم الرافض أصلاً لآليات تعاطي المصارف مع فرمان الوصاية النقدية الأميركية»، وحذّرت من مخاطر تطبيقه على استقرار البلاد، لافتةً إلى أنها «ستبقى تتابع الأمر باهتمام بالغ على قاعدة حفظ السيادة النقدية والاستقرار النقدي والاجتماعي معاً، ولن تقبل ابتزازاً أو تجاوزاً أو تراخياً في مقاربة ومعالجة هذا الملف من قبل أي كان».

ورحّبت الكتلة في بيان بعد اجتماعها الدوري أمس برئاسة النائب محمّد رعد «بالاستعداد الإيجابي العام لدى كل الفرقاء المعنيّين لاستعجال إصدار الحكومة للمراسيم التطبيقيّة المتعلّقة بملفّي النفط والغاز، وذلك في ضوء معطيات استكشافيّة مستجدّة تتطلّب من لبنان حجز موقعه عملياً على خارطة الدول الغازيّة أو النفطيّة، فضلاً عن المعطيات التي تؤكّد شروع الكيان الصهيوني بالعمل في الحقول القريبة من تلك التي تقع في منطقتنا الاقتصادية الخالصة».

وأكّدت «قناعتها وموقفها الداعي إلى ضرورة اعتماد النسبيّة الكاملة مع الدائرة الواحدة أو بضع دوائر موسّعة، ليتحقّق للّبنانيين قانون تمثيليّ عصريّ صحيح وفاعل وعادل، ويصون العيش الواحد فيما بينهم».

وأضافت أنّه «على الرغم من التباينات السياسيّة حول الخيارات الاستراتيجيّة للبلاد، فإنّ الحكومة الراهنة معنيّة أساساً، وفي هذه المرحلة، بملاحقة ملفات الفساد كافّة من الإنترنت غير الشرعي إلى الإتجار بالبشر إلى التعدّيات على المال العام وحق اللبنانيّين في شاطئ الرملة البيضاء وغيرها، كما هي معنيّة كذلك بمعالجة الأزمات الحياتيّة والمعيشيّة للمواطنين، والحؤول دون تفاقم معاناتهم في الضاحية الجنوبية والجنوب، فضلاً عن البقاع والشمال».

ولفتت إلى «أنّ التقنين الاستنسابي للتيار الكهربائي في الكثير من المناطق اللبنانية لم يعد مقبولاً وينبغي وضع حدّ له، كما أنّ العديد من المحطّات والمحوّلات الجاهزة للتركيب في أكثر من منطقة، لا يجوز تأخير وضعها في الخدمة لأيّ سبب من الأسباب»، وأشارت إلى أنّ «من حق المواطنين أن تصلهم مياه الشفة بانتظام، وتؤمن لهم مياه الخدمة باستمرار كما في بيروت كذلك في الضاحية وفي كل المناطق»، وطالبت «الحكومة بتفعيل الإدارة ومتابعاتها للمطالب الحيويّة للمواطنين وتوفير اللوازم المطلوبة لتلك الإدارات، منعاً لأي تبرير للإهمال أو التقصير».

كما جدّدت الكتلة التزامها دعم سورية قيادةً وجيشاً وشعباً في مواجهة قوى الإرهاب التكفيري والدول الراعية لها والضالعة في مؤامرة تخريب سورية وإضعاف قوى المقاومة والممانعة للكيان «الإسرائيلي» ولمشاريعه العدوانية، ورأت أنّ «التضحيات التي تبذلها المقاومة دفاعاً عن سورية ولبنان ضدّ الغزوة الإرهابية التكفيريّة، تُسهم بشكل واضح في إسقاط أهداف تلك الغزوة من جهة، وتعزّز حماية لبنان من شرورها وتداعياتها من جهة أخرى، وتحول دون سقوط المنطقة برمّتها أمام أطماع القوى المعادية وعلى رأسها أميركا وإسرائيل».

وإذ أعربت الكتلة عن تقديرها «سموّ الأهداف الوطنيّة والقوميّة والإنسانيّة النبيلة لمواصلة دور المقاومة الدّاعم والمساند للشعب السوري ولجيشه العربي الباسل ولقيادته الشجاعة، أعلنت أنّها «تنحني أمام تضحيات وبطولات كل المجاهدين، ولا سيّما الشهداء الأبرار الذين وفّقهم الله ليكونوا معالم عزّ وأركان نصر ورايات كرامة للمقاومة وشعبها ووطنها وأمّتها».

وأدانت الكتلة «نظام التعسّف والاستبداد في البحرين»، وشجبت «أساليبه وممارساته الظالمة ضدّ شعبه ورموزه ومؤسّساته»، معتبرةً «أنّ سياسة حرمان المواطنين الأصليّين من الجنسيّة هي دليل إضافي على رعونة سلطة الأسرة الحاكمة في البحرين، فضلاً عن أنّ إسقاط الجنسيّة عن المرجع الرمز للشعب البحريني الشيخ عيسى قاسم حفظه الله، هو مؤشّر على اتساع هوّة الفراق بين سلطة النظام القمعي وبين الشعب المسالم والمظلوم في البحرين»، داعيةً إلى «ضرورة التراجع عن هذه الخطوة فوراً، لأنّها تتعارض مع الشرعيّة العالميّة لحقوق الإنسان، وتتنافى مع أبسط قيم العدالة والسلوك البشريّ والقانون الدوليّ».

وشجّبت الكتلة بشدّة «غفلة النظام العربي بمعظم حكوماته عن مخاطر النزعة العدوانية «الإسرائيلية» ضدّ المنطقة ودولها وشعوبها»، وأدانت تواطؤ بعض هذه الحكومات مع «إسرائيل» في إثارة الفتن المذهبيّة والعرقيّة في المنطقة، وتسهيل ودعم جماعات الإرهاب التكفيري لتفكيك المجتمعات واستنزاف الجيوش القوميّة، والدّفع باتجاه تسهيل تصفيتها وإسقاط حقوق الشعب الفلسطيني ولا سيّما حقّه في العودة وتقرير المصير، ولفتت إلى «أنّ التوجّس «الإسرائيلي» المعلن من هزيمة «داعش» في سورية يعكس رغبة العدو في مواصلة استنزاف هذا البلد العربي، لأنّ ذلك يشكّل الوضع الأمثل الذي يتلاءم مع مصالح الكيان الصهيوني».

واعتبرت أنّ مؤتمر «هرتسيليا وما تضمّنه من رؤى ومداخلات لقيادات عليا في الكيان الصهيوني، يؤكّدان تعاظم هذه المخاطر على كل المستويات، ويستوجبان يقظة واستعداداً ومواصلة مستمرة لجهوزيّة المقاومة من أجل مواجهة تلك المخاطر والتصدّي لها».

اعتصام استنكاري لانتخاب «إسرائيلي» رئيساً للّجنة القانونية في الأمم المتحدة

نظّمت أحزاب «اللقاء اليساري العربي» المتواجدة في لبنان، أمام مقرّ «إسكوا» في بيروت، اعتصاماً استنكاراً لانتخاب مندوب العدو «الإسرائيلي» رئيساً للّجنة السادسة للأمم المتحدة، والتي تعنى بالقضايا القانونية، ومن ضمنها الإرهاب والاستيطان، وللمشاركة العربية والفلسطينية في مؤتمر الأمن «الإسرائيلي» في هرتسيليا.

بداية تحدّث عضو قيادة حزب الشعب الفلسطيني أحمد غنيم، الذي شدّد على أهمية «مواجهة ما يُحاك من مؤامرات تطبيع مع الاحتلال».

ثمّ ألقى عضو اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي اللبناني أحمد داغر كلمة أدان فيها هذا الانتخاب، مشيراً إلى «خطورة الظاهرة الأخيرة، والتي تمثلت بحضور ممثلين عن السلطة الفلسطينيّة وبعض الدول العربية في مؤتمر الأمن القومي «الإسرائيلي» في هرتسيليا».

وألقت ماري ناصيف الدبس كلمة باسم «اللقاء اليساري العربي»، أكّدت فيها «مواصلة النضال ضدّ هذه الانتهاكات وتكثيف جهود القوى اليسارية لمجابهة سياسة التطبيع»، داعيةً «كل القوى التقدميّة والديمقراطية في المنطقة العربية إلى التحرّك السريع وتكثيف الاحتجاجات على قرار التعيين هذا، والعمل على فرض التراجع على الدول العربية والأوروبية التي وافقت عليه».

من جهته، تحدّث عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير الفلسطينية عباس الجمعة باسم الأحزاب والقوى اليسارية الفلسطينيّة، مطالباً «بوقفات جديّة لمواجهة اللقاءات التطبيعيّة والتحرّكات المشبوهة التي يمكن أن تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني، سواء عبر مؤتمر يُعقد هنا أو هناك أو مؤتمرات يجري الترتيب لها»، متسائلاً «لمصلحة من تُعطى شهادة حسن سلوك لكيان لقيط أُقيم على أنقاض الشعب الفلسطيني وهو يواصل سياسة القتل والإجرام والاستيطان، ويمارس جرائم بشعة ضدّ شعبنا وبحق الأرض والمقدّسات وخاصة المسجد الأقصى»، مؤكّداً «مواصلة النضال»، ومشدّداً على «مركزيّة القضيّة الفلسطينية في النضال العربي العام».

ودعا الجمعة إلى استنهاض «دور الأحزاب والقوى اليساريّة العربية والفلسطينية لمواجهة ما تتعرّض له القضية الفلسطينيّة وما تتعرّض له المنطقة، وهذا يستدعي دعم لجان المقاطعة من أجل تعزيز مقاطعة الاحتلال على كافة الصُعُد، باعتباره وسيلة ناجعة لها تداعياتها السلبيّة على الكيان الصهيوني، وتشكّل له خسائر فادحة خاصة على الصعيد الاقتصادي ومعاقبة الاحتلال وقادته أمام المحاكم الدولية، ودعم خيار الانتفاضة والمقاومة، والتمسّك بالحقوق الوطنيّة المشروعة وخاصة حق العودة وبناء دولة فلسطين الوطنية وعاصمتها القدس».

جانب من الاعتصام

مذكّرة

واختتمت الكلمات بمذكّرة احتجاجية تلاها ممثّل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أركان بدر، دعت إلى «التحرّك السريع في مواجهة تنصيب مندوب الاحتلال الصهيوني رئيساً للّجنة القانونية في الأمم المتحدة».

واستنكرت المذكّرة «تنصيب مندوب الاحتلال «الإسرائيلي» رئيساً للّجنة السادسة المعنيّة بالقضايا القانونية الدولية في الأمم المتحدة، وبموافقة ممثّلي بعض الدول العربية». ورأت في ذلك «وصمة عار في تاريخ الشرعيّة الدوليّة، وطعنة للدور الذي يجب أن تضطلع به المنظمة الدولية في توفير العدالة، خاصة وأنّ الاحتلال «الإسرائيلي»، الذي يشكّل الاستعمار الأخير المتبقّي في هذا العالم، لم يتوقف يوماً عن انتهاك القوانين والقرارات الدولية، بدءاً بالقرار 194 المتعلّق بإلزاميّة حق العودة للّاجئين الفلسطينيّين إلى الأراضي التي هُجّروا منها في العام 1948، ووصولاً إلى القرارات المتعلّقة بالانسحاب من الأراضي الفلسطينيّة والسوريّة واللبنانيّة المحتلة».

وحذّرت «من أيّة محاولة قد يستغلّها الكيان الصهيوني في وجوده على رأس اللجنة السادسة في الأمم المتحدة للعبث بالمبادئ القانونية التي تقوم عليها المنظمة الدولية، وفي القلب منها ما يتعلّق بالصراع العربي – «الإسرائيلي»، كتعديل مبدأ «عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة»، أو التفسير القانوني الدولي والملزم للقرار 194».

ودعت «القوى الفلسطينية الوطنية إلى التحرّك بكافة الأشكال من أجل إثبات حق العودة وبناء دولة فلسطين الوطنية وعاصمتها القدس». كما دعت «كل القوى التقدّميّة والديمقراطيّة في المنطقة العربية إلى التحرّك السريع، عبر تنظيم الأنشطة الاحتجاجيّة على تعيين مندوب الاحتلال «الإسرائيلي» على رأس لجنة من لجان الأمم المتحدة، والعمل على فرض التراجع على الدول العربية والأوروبية التي وافقت عليه».

بعد ذلك سلّم وفد من أحزاب اللقاء مذكّرة احتجاجية إلى ممثل الأمم المتحدة في لبنان، الذي وعد بدوره بـ«إيصالها للهيئات المعنيّة في الأمم المتحدة».

تقيّ الدين

إلى ذلك، رأى رئيس «حزب الوفاق الوطني» بلال تقيّ الدين في تصريح، أنّ «انتخاب سفير الكيان الإرهابي «الإسرائيلي» لدى الأمم المتحدة والمعروف بتطرّفه، رئيساً للّجنة القانونية، يشكّل انتهاكاً فاضحاً للمبادئ والأهداف التي أُسّست من أجلها هذه المنظمة».

وأشار إلى «الانتهاكات العلنيّة واليوميّة للقانون الدولي التي يقوم بها الكيان الصهيوني، وضربه بعرض الحائط مئات القرارت المتعلّقة بفلسطين المحتلة ولبنان وسورية»، سائلاً عن «المنطق وراء ترؤس هذا الكيان الإرهابي اللجنة القانونيّة المعنيّة أصلاً بالإرهاب»، لافتاً إلى «النتائج السلبيّة المترتبة على هذا التطوّر الخطير، وانعكاساته على حركات المقاومة في المنطقة».

وختم مشدّداً على «ضرورة التنبّه للمشروع التقسيمي الذي بدأت معالمه تتبلور، والذي يهدف إلى تقسيم المنطقة إلى دويلات وكيانات مذهبيّة وطائفيّة هشة ومتناحرة خدمة لـ«إسرائيل» وتحقيقاً لمطامعها».